

أثر السياسة المالية والنقدية على الطلب على العمالة

في الجزائر 1980-2016

الحسين يوسفى - مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية - جامعة الجزائر 3

راضية بن زيان / أستاذ محاضر - أ - جامعة الجزائر 3

bradia194@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/03/21: تاريخ القبول: 2018/07/14

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة المالية والنقدية على الطلب على العمالة في الاقتصاد الجزائري وذلك على المستويين الكلي والقطاعي. لتحقيق هذا الهدف تم اعتماد مقارنة نموذج الانحدار الذاتي (VAR) استنادا في ذلك على سلسلة بيانات سنوية تغطي الفترة 1980-2016. النتائج المتوصل إليها أشارت بأن السياسة المالية في الجزائر تمارس تأثيرا على نمو العمالة سواء كان ذلك على المستويين الكلي أو القطاعي، حيث أظهرت نتائج اختبار السببية -حسب مفهوم (Granger)- وجود تأثير تمارسه السياسة المالية من خلال أداة الإنفاق الحكومي على العمالة وهي علاقة تسير في اتجاه واحد، بالمقابل أظهرت النتائج غياب هذه العلاقة بين متغيرة عرض النقد والعمالة وذلك في الاتجاهين.

نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية جاءت متباينة من قطاع لآخر، إلا أن القطاع الخدمي كان أكثر القطاعات استجابة خاصة بالنسبة لسياسة الإنفاق الحكومي والتي استحوذت على نسبة مهمة من التأثير، أما بالنسبة لتقديرات تحليل التباين فقد أظهرت محدودية وضعف المساهمة النسبية لصدمات السياسة النقدية في تفسير التقلبات الظرفية الحاصلة في حجم العمالة في الجزائر لانصرافها نحو مواجهة التضخم والحفاظ على الاستقرار النقدي.



الكلمات المفتاحية: العمالة، السياسة الاقتصادية، الإنفاق الحكومي، العرض النقدي.

Abstract :

The aim of this study is to highlight the impact of fiscal and monetary policies on the employment demand in the Algerian economy at the macro and sectoral levels. To achieve this goal, the VAR approach was adopted based on an annual data series covering the period 1980-2016. The results showed that Algeria's fiscal policy has an impact on employment growth, both at the macro and sectoral level. The results of Granger causality test show an effect of fiscal policy through the government expenditure tool on labor in one direction. On the other hand, the results showed the absence of this relationship between supply of money and labor in both directions.

The results of the response functions varied from one sector to another, but the service sector was the most responsive to the government expenditure policy, which acquired a significant percentage of the impact, and the estimates of the analysis of variance showed the limited and weak contribution of monetary policy shocks in explaining the situational fluctuations of employment in Algeria because the main objective of monetary policy is to maintain a low inflation and the monetary stability.

Key words: employment; economics policy, government expenditure, monetary supply.

المقدمة:

يشكل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كهدف لأي عملية تنموية في إطار جملة من السياسات الاقتصادية، المحور الرئيس الذي تسعى إليه كل اقتصاديات العالم على اختلاف درجة تقدمها أو تخلفها، إذ تسعى كل دولة إلى اختيار السياسة المناسبة لظروفها ومناخها من خلال أدوات كثيرة تهدف بها إلى تحقيق مبتغاها وتنفادي بها بعض الاختلالات الممكن حدوثها. تضم السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات المختلفة وحتى المتعارضة أحيانا والمنداخلة أحيانا أخرى، غير أن معظم المدارس الاقتصادية السابقة والحالية ترى بأن السياسة الاقتصادية لا تمثلها إلا سياستان هما السياسة المالية والنقدية والدليل على ذلك أن معظم الأزمات الاقتصادية لا تحل في الغالب إلا بهما إذ تتجلى أهمية هاتين السياستين في كونهما من بين المداخل الأساسية التي يمكن للحكومات من خلالها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وتعمل على توجيهه نحو غايته المثلى



والمتمثلة أساسا في تحقيق معدلات نمو مقبولة، وبالتالي الوقوف في وجه العديد من المشاكل من بينها ظاهرة البطالة. هذه الأخيرة التي أضحت من أبرز الاختلالات التي تعصف بمختلف اقتصاديات العالم على غرار الجزائر.

يعد الحديث عن التشغيل من المواضيع الحساسة التي أخذت حيزا معتبرا من الاهتمام، إذ لطالما سعت الجزائر جاهدة عبر مختلف سياساتها المنتهجة لتغطية أكبر قدر ممكن من طلبات العمل المتزايدة من سنة لأخرى مما جعل سوق العمل يحظى بأهمية بالغة نظرا لتأثيره على مستوى الأداء الاقتصادي كما أنه يعتبر قناة رئيسية لانتقال أثر الأزمات الاقتصادية إلى القطاع العائلي، الشيء الذي فرض على الجزائر حتمية إتباع سياسة اقتصادية كان أحد أبرز أهدافها توجيه مسار الاقتصاد نحو سكة التنمية والعمل على خلق مناصب شغل جديدة و منه التخفيض من معدلات البطالة وأحجامها. هذه السياسة وإن كانت تابعة للدولة في شقها المالي والنقدي إلى جانب السيطرة المطلقة للخبزينة على صلاحيات البنك المركزي في فترة التسيير الاشتراكي، إلا أن هذا المفهوم سرعان ما تغير بداية من انتقال الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق.

صاحب الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق تغيرات جذرية، فقد تغيرت السياسة المالية كثيرا وأصبحت تعتمد على الإنفاق أكثر فأكثر أما على الصعيد النقدي ونتيجة للحرية الممنوحة لصلاحيات البنك المركزي الذي أصبح سلطة نقدية كاملة السيادة، فقد تعددت أهدافه هو الآخر الشيء الذي سمح بتحقيق العديد من الأهداف على عدة جهات اقتصادية، اجتماعية... الخ، إلا أنه لا تزال هناك تحديات باقية أهمها مشكلة التشغيل. من هذا المنطلق وضمن التصور السابق تظهر لنا معالم هذه الدراسة والتي نسعى من خلالها إلى قياس وتتبع آثار السياسة الاقتصادية ممثلة في صدمات كل من السياستين المالية والنقدية على جانب مهم من جوانب سوق العمل في الجزائر وهو جانب الطلب وذلك في محاولة منا الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر السياستين المالية و النقدية في الطلب على العمالة في الاقتصاد الجزائري وذلك على المستويين الكلي والقطاعي؟

الهدف من الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية في التأثير على أداء سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال محاولة قياس



أثر كل من السياسة المالية والمتمثلة أساسا في سياسة الإنفاق العام والسياسة النقدية على معدلات الطلب على العمالة في الاقتصاد الجزائري على المستويين الكلي والقطاعي، بالتالي يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تقييم مدى مقدرة السياستين المالية والنقدية في المساهمة على خلق مناصب الشغل ومنه الحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري.

منهجية الدراسة: قصد الإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على مناهج علمية بدءا من المنهج الوصفي التحليلي الذي تم الاعتماد عليه في ما تعلق بعرض المفاهيم وتوصيف العلاقات بين متغيرات الدراسة، كما تم الاستناد إلى الأسلوب القياسي والاستعانة بالاختبارات الإحصائية الضرورية وذلك بتطبيق إحدى طرق النماذج الديناميكية والمتمثلة في نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

1. الدراسات السابقة

إذا بحثنا في الأدبيات السابقة سواء التي تناولت أثر أدوات السياسة الاقتصادية أو أثر بعض الصدمات الاقتصادية الكلية على التشغيل (أو البطالة)، نجد العديد من الدراسات نذكر من بينها:

الدراسة التي قدمها¹ (Kangni Kpodar, 2007) حول البطالة و تطورات سوق العمل في الجزائر. يتمحور موضوع هذه الدراسة حول تقصي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء بقاء معدلات البطالة في الجزائر ضمن المعدلات الأعلى في المنطقة، بين مجموع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في دول الشرق الأوروبي، وهل الارتفاع يتعلق بأداء مؤسسات سوق العمل أم يتأثر بسياسات الاقتصاد الكلي، غطت الدراسة الفترة الممتدة من 1995-2005 واعتمدت على البيانات المدمجة وعلى عينة مكونة من 24 دولة منها 10 في منطقة الشرق الأوسط و 14 في دول أوروبا الشرقية.

توصلت الدراسة إلى أن الصدمات الاقتصادية الكلية حاسمة في تحديد التغير في معدل البطالة في الجزائر، كما أن نسبة مرونة الناتج إلى العمل وكذا جمود سوق العمل

¹ Kangni K (2007), **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?** IMF Working Paper, African Department, WP/07/210.



هي العوامل الرئيسية وراء بقاء البطالة عند مستويات مرتفعة وخاصة بين الشباب. كما أوضحت نتائج التحليل عن طريق المحاكاة واستنادا إلى النتائج حول العلاقة بين مؤسسات سوق العمل والبطالة أن تحسين ظروف مؤسسات سوق العمل في الجزائر سيكون أساسيا في الحد من البطالة في المدى المتوسط والقصير، وأن استمرار غياب الإصلاحات الرامية إلى تحسين استجابة سوق العمل (تحسين المرونة) للتغيرات في النشاط الاقتصادي سيبقي معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة على المدى المتوسط.

نجد أيضا دراسة (Berument et al, 2008)¹ بعنوان سياسات الاقتصاد الكلي والبطالة: أدلة تجريبية من تركيا، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر صدمات الاقتصاد الكلي على البطالة في تركيا وذلك على المستويين الكلي والقطاعي واستخدمت بيانات فصلية تخص الفترة 1988-2004 لتقدير آثار صدمات كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأسعار، سعر الصرف، معدل الفائدة بين البنوك والعرض النقدي على البطالة وذلك حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي (VAR). نتائج الدراسة أشارت إلى أن الصدمة الإيجابية التي تحدث في الناتج يعقبها انخفاض في معدلات البطالة في جميع فئات النشاط الاقتصادي خلال الفترات الأولى باستثناء البطالة في قطاع الخدمات، أما حدوث صدمة إيجابية في المعروض النقدي فتؤدي إلى خفض البطالة في قطاعات التعدين، التصنيع، البناء، تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتأمين.

في حين تم الحصول على نتائج عكسية مع صدمات أسعار الفائدة بين البنوك حتى لو لم تكن هذه الصدمات ذات دلالة إحصائية فإن صدمة أسعار الفائدة بين البنوك الإيجابية تزيد من البطالة في جميع الأنشطة الاقتصادية ولكنها تخفض البطالة في قطاعي الزراعة والخدمات في بداية الفترة، كما أن صدمة الأسعار الإيجابية تزيد من البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية على المدى الطويل باستثناء التعدين والخدمات، وهكذا فإن البطالة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي تستجيب بشكل مختلف لمختلف صدمات سياسات الاقتصاد الكلي.

¹ Berument H et al (2008), **Macroeconomic Policy and Unemployment by Economic Activity: Evidence from Turkey**, Economic Research Forum, Working Paper, N 429.

تبحث دراسة¹ (Norazlina Abdullah and all, 2011) في العلاقة بين العمالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساساً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، الإنفاق الحكومي، إجمالي الصادرات والواردات وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 1970-2005 وتعني اقتصاديات ثلاثة دول رئيسية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) وهي ماليزيا، سنغافورة والفلبين. لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وعلى اختبار غرانجر للسببية بهدف تحديد تأثير المتغيرات المختارة.

جاءت النتائج المتوصل إليها متباعدة من دولة لأخرى حيث أوضحت بأن الإنفاق الحكومي وحده يمكن أن يؤثر على نمو العمالة بالنسبة لماليزيا وأن أي تغيير في السياسة المالية سيؤثر على نمو العمالة، ويظهر اختبار السببية بالنسبة لحالة ماليزيا أن هناك سببية وحيدة الاتجاه تمتد من الإنفاق الحكومي نحو معدل نمو العمالة ومن معدل نمو العمالة نحو الاستثمار المحلي، أما بالنسبة لحالة سنغافورة فإن النتائج المتوصل إليها تبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المتغيرات تمتد من رأس المال إلى إجمالي الصادرات والواردات وذلك عند مستوى معنوية 5٪ أما بالنسبة لحالة الفلبين فإن النتائج تظهر بوضوح أن لإجمالي الصادرات والواردات أثر في نمو العمالة وذلك من خلال العلاقة السببية الأحادية الاتجاه بينهما.

هدفت دراسة² (Taylan Taner Doğan, 2012) بعنوان متغيرات الاقتصاد الكلي والبطالة حالة تركيا، إلى البحث في استجابة البطالة لصدمة الاقتصاد الكلي الانتقائي في تركيا للفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأول لسنة 2010 حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للإجابة عن إشكالية الدراسة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الصدمات الإيجابية للنمو الاقتصادي و النمو في الصادرات والتضخم تحد من البطالة، بالمقابل فإن الصدمات في سعر الصرف معدل الفائدة بين البنوك

¹ Norazlina Abdullah and all (2011), **Employment and macroeconomic variables: Evidence from Malaysia Philippines and Singapore**, International Journal of Economics and Finance, Vol 3, N 03.

² Taylan Taner D (2012), **Macroeconomic Variables and Unemployment: The Case of Turkey**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 2, N 01.



والعرض النقدي تزيد من معدلات البطالة، كما أن النتائج المتوصل إليها تتفق مع منحني فيليبس واقتراح قانون أوكون وهي العلاقة السلبية بين الناتج والبطالة والعلاقة الإيجابية بين البطالة والتضخم.

قدم (عماد الدين أحمد المصباح، محمد عبد الكريم المرعي، 2014)¹ دراسة حول تحديد العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في الدول العربية وتقدير الدالة المعبرة عن هذه العلاقة وقد غطت الدراسة الفترة الممتدة من 1990-2011 واستخدمت بيانات تخص ستة من الدول العربية التي توفرت عنها بيانات مكتملة خلال هذه الفترة وهي: الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، سورية وتونس.

استند في تقدير نموذج الدراسة على أسلوب تقدير البيانات الزمنية المجمعة (Pooled Data) وتم اختيار طريقة الأثر الثابت (Fixed effect) في التقدير بناء على اختبار Housman أوضحت النتائج المتوصل إليها أن معدل التضخم كان المتغير الأكثر استقراراً في تحديد الطلب على العمالة وهو ما يؤيد أن منحني فيليبس صالح في حالة هذه الدول من أجل تفسير التغير في الطلب على العمالة، كما توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو الاقتصادي الأمثل الذي يعظم الطلب على العمل بلغ 5.93 مقابل 18.63 لمعدل التضخم و 6.44 للتكوين الرأسمالي الثابت و 35.23 لمعدل نمو الأجور الاسمية.

كما تمحورت إشكالية دراسة (جهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، 2015)² حول أثر صدمات الاقتصاد الكلي في سوق العمل في مصر واستهدفت قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية الكلية (الخارجية والمحلية) في سوق العمل في الاقتصاد المصري وذلك على المستويين الكلي والقطاعي، معتمدة في ذلك على مؤشرات معدل البطالة الإجمالي ونسب التشغيل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعي، الصناعي، الخدمي) خلال الفترة من 1980-2012 وذلك في الأجلين القصير والطويل، من أجل ذلك تم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). أشارت نتائج الدراسة إلى تباطؤ

¹ المصباح أ، المرعي م (2014)، العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011، مجلة الباحث الاقتصادي العدد 02، ص: 10-29.

² جهان م، إيناس ف (2015)، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، ص: 43-71.



استجابة البطالة والتشغيل في القطاعات الاقتصادية لبعض الصدمات في المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث تتضح العلاقات المتوقعة نظريا في الأجل الطويل وليس الأجل القصير، كما أن الصدمات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر من أكثر الصدمات التي أثرت إيجابيا في معدل البطالة والتي أدت إلى انخفاضه في الأجل القصير وأن الصدمات في الناتج العالمي والأسعار العالمية للبترول من أكثر الصدمات التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن صدمات جانب العرض هي أكثر استمرارية وذات تأثير بعيد المدى في حين جاءت مساهمة صدمات السياسة النقدية في تفسير التغير في معدل البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي ضعيفة مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

ثانيا: الأسس النظرية

يتأثر سوق العمل في أي دولة بالأداء الاقتصادي الكلي والذي يعكس قدرة القطاعات المختلفة عندما تنمو على خلق فرص عمل جديدة فتراجع الأداء الاقتصادي قد ينجم عنه آثار عدة من بينها ارتفاع معدلات البطالة وهو ما قد ينعكس في شكل تراجع في مستويات الطلب على العمل، هذا الأخير الذي يعرف على أنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات وهو ما يتم عن طريق الاستثمار الذي ينتج عنه نمو اقتصادي، فالحكومات تستطيع التأثير في قدرة الاقتصاد على استيعاب المزيد من العمالة اعتمادا في ذلك على سياساتها الاقتصادية المختلفة من خلال التأثير على البيئة الاستثمارية المحيطة بالمنتجين والتي تؤثر بدورها على إيراداتهم وتكاليف إنتاجهم، ومن أبرز هذه السياسات نجد السياسة المالية. إذ أن ما تحتويه السياسة المالية من أدوات تجعل منها مكون هام للسياسة الاقتصادية الكلية والحل الأمثل للكثير من الأزمات فمكونات هذه الأخيرة من إيرادات عامة ونفقات عامة تستعملها كأدوات لمواجهة الكثير من الظروف الاقتصادية وهو ما يجعل منها أنجع السبل التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية التي تصيب الاقتصاد لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى تستطيع الحكومة أن تعمل من خلالها على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية،



بالتالي فهي تلعب دورا فعالا في التأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج قومي وعمالة وغيرها¹.

تشكل النفقات العامة جزءا أساسيا من دالة الطلب الكلي إذ تستطيع الدولة من خلال التحكم في حجمها ممارسة تأثيرا هاما على مستوى العمالة والاستخدام، يمكن أن يكون هذا التأثير مباشرا وذلك من خلال التوظيف في القطاع الحكومي أو بشكل غير مباشر وذلك من خلال التأثير في الإنفاق الكلي الاستثماري والاستهلاكي فمن المعلوم أن حجم الاستخدام يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الإنفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار وذلك من خلال تأثير الإنفاق الحكومي على مستويات الإنتاج ومن ثم على معدل النمو، هذا الأساس مبني على النظرية الكينزية التي تعتمد على سياسة الإنفاق الحكومي من خلال تحفيز الطلب الكلي وزيادة التشغيل إذ أن التغير في الإنفاق يؤدي إلى التغير في الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى التغير في الإنتاج، وهذا الأخير يؤثر في التشغيل. بالرغم من ذلك، فإنه يرى العديد من الاقتصاديين أنه هناك دلائل نظرية وتجريبية تشير إلى أن دور الحكومة يجب أن يكون أقل لضمان استمرارية النمو الاقتصادي وإيجاد فرص وظيفية جديدة منتجة ودائمة وأن ضخامة القطاع الحكومي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد، وهو ما تذهب إليه المدرسة النقدية حيث تعتقد أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام. استنادا لما سبق، فإنه يتوقع أن يكون للإنفاق الحكومي أثر موجب على الطلب على العمالة إذ أن زيادة الحكومة من نفقاتها من شأنها أن تؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية بالتالي يقل عدد البطالين وينخفض معدل البطالة، ومنه يمكن القول نظريا أن هناك علاقة طردية بين سياسة الإنفاق الحكومي ومستويات الطلب على العمالة.

أما المكون الثاني للسياسة الاقتصادية فهو السياسة النقدية والتي يراها الكثير من الاقتصاديين بأنها لا تقل أهمية عن السياسة المالية وجزءا هاما من السياسة

¹ زكان أ، بلعباس ر (2011)، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2008، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص: 05.

الاقتصادية الكلية، يتجلى ذلك من خلال تأثير السياسة النقدية على عديد المتغيرات الاقتصادية فضلا عن مساهمتها الفاعلة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

تستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام بشطره التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، هذه الأهداف الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي "نيكولا كالدور"¹.

إن التغيرات الحاصلة في العرض النقدي تعتبر من المؤشرات الرئيسية للسياسة النقدية، وأن مقياس عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) هو الذي يعطي الصورة الأوسع لدور النقود في النشاط الاقتصادي، إذ يتوقع أن يساهم تطور القطاع النقدي في التخفيف من حدة معدلات البطالة. هناك عدة مؤشرات منها نسبة عرض النقود بمفهومه الواسع والضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض المخصصة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تعتبر من المؤشرات المستخدمة لقياس تطور القطاع النقدي. تبقى الفرضية الرئيسية لهذا الطرح أن حجم وشكل القطاع النقدي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ومنه على التشغيل.²

تمثل معدلات الفائدة مكونا مهما من مكونات السياسة النقدية يمكن لها التأثير في حجم التشغيل ومن ثم تخفيض مستويات البطالة باعتبارها أهم محدد من محددات الطلب على الاستثمار، فالسياسة النقدية تدخل حسب النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن

¹ بلعجوز ح، سعودي ع (2014)، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 12، ص: 42.

² أدريوش د، ناصور ع (2014)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 7، ص: 84.



طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقترب من حالة العمالة الكاملة، إذ يؤدي انخفاض معدل الفائدة الحقيقي إلى ارتفاع في الطلب على الاستثمار الذي يلعب دورا هاما في زيادة الطلب على العمل وذلك من خلال تخصيص أكبر نسبة من الدخل القومي للإنفاق على الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العمالية، وإعادة التوزيع الجغرافي للصناعات كأنشطة مستوعبة للعمالة وإعطاء دفعة قوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية وعدد العمال بها، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاجية مما يترتب على ذلك زيادة الدخل المحلي الحقيقي وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وتوفير فرص التوظيف، كما يمكن أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية أثارا سلبية على خلق العمالة فارتفاع أسعار الفائدة غالبا ما يكون كنتيجة لسياسة نقدية انكماشية وقد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال والنتيجة الكلية هي انخفاض في الطلب المحلي وتراكم رأس المال ما ينجم عنه تراجع في الطلب على العمالة، مع ذلك فإنه من المرجح أن يكون الأثر السلبي لزيادة سعر الفائدة الحقيقي على العمالة في حدود نطاق ضيق، فمعدل الفائدة الحقيقي المرتفع قد ينتج عنه في نفس الوقت انخفاض في الطلب على العمل و أيضا زيادة المعروض من العمالة مما يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع مستويات البطالة¹ التي تدفع بالأجور إلى الانخفاض فتتخفص تكلفة الإنتاج مما يحث المؤسسات إلى الرفع من طلبها على العمالة.

2. تطورات هيكل وحجم الطلب على العمالة في الجزائر

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تقديم قراءة لأهم التطورات الحاصلة في حجم الطلب على العمالة في الجزائر على المستويين الكلي وكذا القطاعي وذلك خلال الفترة المعنية بالدراسة والممتدة من 1980-2016.

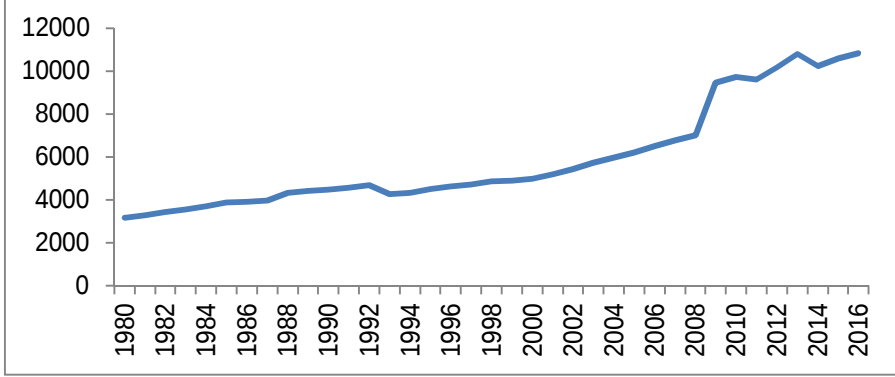
1.3. تطور العمالة على المستوى الكلي

انطلاقا مما ميز هذه الفترة من تطورات على الساحة الاقتصادية الجزائرية بداية بالأزمة النفطية لعقد الثمانينات وما أعقبها من انخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية (مما أدى إلى تدهور الوضعية المالية للجزائر) و امتدادا إلى الاتفاقات المبرمة مع

¹ أدريوش د. ناصور ع (2014) المرجع نفسه، ص: 85.

المؤسسات المالية العالمية مطلع التسعينات من القرن الماضي حول تنفيذ برامج الإصلاح بإتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية، فقد تباينت مستويات الطلب على العمالة بالموازاة مع كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (1): تطورات حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 (ألف عامل)



المصدر: بناء شخصي، بناء على المعطيات المستخرجة من موقع الديوان الوطني للإحصاءات على الموقع: www.ons.dz

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه الذي يوضح لنا تطورات حجم العمالة الكلية و باستقراء لأهم التطورات الحاصلة في حجم الطلب على العمالة في الجزائر، يمكن التمييز عموما بين فترتين متباينتين وذلك على النحو الآتي:

-الفترة 1980-2000: تميزت عموما بمؤشرات اقتصادية كلية سلبية للغاية، إذ شهد الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة أزمة حقيقية خاصة مع بداية النصف الثاني لعقد الثمانينات نتيجة تدهور الوضع المالي والانخفاض الملموس في قيمة الصادرات الجزائرية وكذا التراجع البارز في معدلات النمو الاقتصادي أين سجل قيما سالبة سنتي 1987-1988 نتيجة للأزمة النفطية وما أنجر عن ذلك من مشاكل وتبعات جعلت الأزمة متعددة الأطراف امتدت أثارها إلى غاية سنوات التسعينات، لذا لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في بداية الفترة و التي أصبحت من الإستراتيجيات الضرورية لبلد يعاني من اختلالات متراكمة في مؤسساته الإنتاجية المسيطر عليها من قبل

القطاع العام، بالتالي عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات هيكلية في تركيبته بداية بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق.

أكدت هذه الاتجاهات مجتمعة تراجع الأداء الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة في القطاع العمومي المنتج كنتيجة طبيعية لبرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي التي شرعت فيها الجزائر إضافة للشروع في الخصخصة التي مست العديد من المؤسسات الاقتصادية وكذلك ضعف الجهاز الإنتاجي. فقد انتقل حجم الطلب على العمالة من 4117 ألف عامل سنة 1990 إلى 4977 ألف عامل سنة 2000 بزيادة قدرها 860 ألف عامل وبمتوسط بلغ 86 ألف عامل سنويا غير أن هذا المعدل يبقى ضعيفا.

هدف التوجه نحو برامج الإصلاح بهدف معالجة الخلل القائم خاصة في ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة وترسيخ التبادل الحر للسلع والخدمات والانفتاح على الاقتصاد العالمي إلى أقصى الحدود، في إطار عملية إعادة تخصيص الموارد بصورة تسمح للاقتصاد بالنمو والتخفيف من أعباء الديون الخارجية وإعادة التوازن لهيكل الاقتصاد. نلمس في هذا التوجه طبيعته الانكماشية إذ يبدأ في التحكم في الطلب ليققل من فرص الاستثمار ثم من فرص العمل، كما استهدفت هذه البرامج التخفيض المباشر للأجور أو التخفيض من القيمة الحقيقية لها من أجل التخفيف من عجز الميزانية العامة للدولة، وإحداث انكماش اقتصادي على نطاق واسع¹.

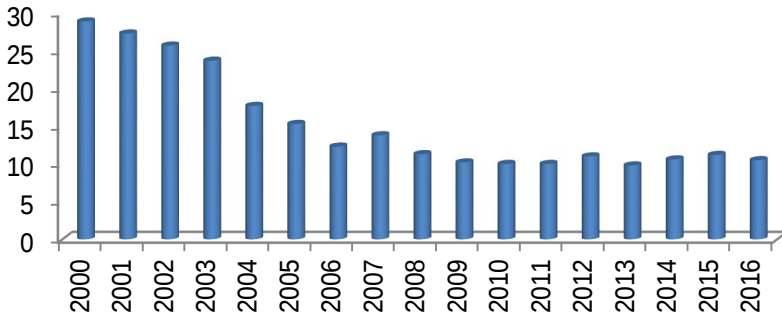
-الفترة 2001-2016: عرفت الوضعية المالية العامة للجزائر تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث وضعت السلطات منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية هادفة في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى معدلات مقبولة وفق سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.

¹ CNES, **Rapport national sur le développement humain en Algérie 2009-2010**, Avril 2012, Algérie, p 53.



تم خلال هذه الفترة برمجة مخططات ضخمة كمخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009 برنامج آخر لدعم النمو للفترة 2010-2014 مما ساهم في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا من أبرزها معدلات النمو الاقتصادي أين وصلت إلى أزيد من 5% في بعض الأحيان، ويأتي استحداث مناصب الشغل كأحد أهم أهداف السياسة التنموية للبلاد خلال هذه الفترة إلى جانب كل من هدي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتدعيم الاقتصاد ككل. شهدت مستويات التوظيف في هذا السياق، ارتفاعا ملحوظا مصحوبا بانخفاض في مستويات البطالة إذ انتقل حجم الطلب على العمل من 6229 ألف عامل سنة 2001 إلى 10594 ألف عامل سنة 2015 بزيادة قدرها 4365 ألف عامل. كما كان لزيادة النفقات العمومية المتعلقة بالبنية التحتية وتبني مجموعة من الإجراءات مثل تخفيض الضرائب و تخفيض التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمؤسسات و وضع سياسات بديلة للتشغيل من خلال استحداث أجهزة جديدة للشغل، دور مهم في خلق العديد من مناصب الشغل¹، أسفرت هذه الزيادة في الطلب على العمل والذي تجسد من خلال عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة عن تراجع في معدلات البطالة إلى أقل من 10% سنة 2013 بعدما كانت في حدود 28.89% سنة 2000 مثلما يوضحه لنا الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): تطور معدلات البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة 2000-2016



¹ يحيات م (2005)، سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الراهنة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 13، ص: - 113.

المصدر: بناء شخصي، بناء على المعطيات المستخرجة من موقع الديوان الوطني

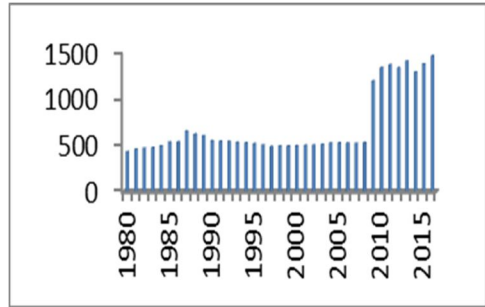
للإحصاءات على الموقع: www.ons.dz

2.3. تطورات العمالة عبر مختلف القطاعات

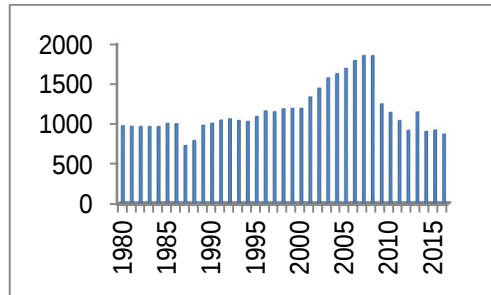
سنحاول دراسة تطور العمالة في مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني (القطاع الفلاحي، الصناعي، قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات بمفهومه الواسع)، حيث يساهم التعرف على تطور نسب التشغيل على المستوى القطاعي في تحديد مدى مساهمة كل قطاع في استيعاب قوة العمل ومحاولة تحديد أي القطاعات أكثر تأثير في مستوى التشغيل الإجمالي.

الشكل (3): عدد مناصب العمل المتاحة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة 1980-2016 (ألف عامل)

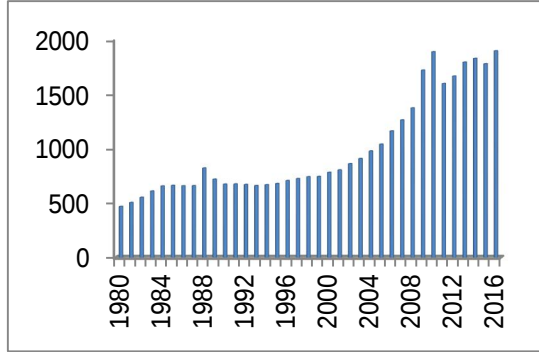
القطاع الفلاحي



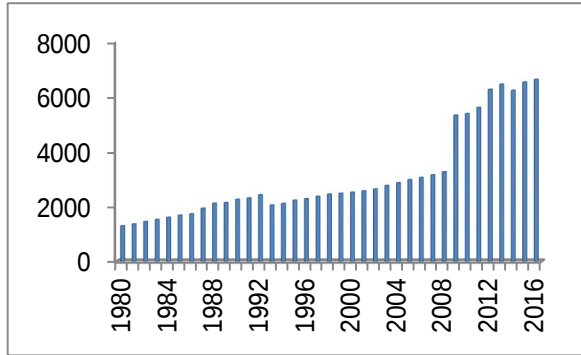
القطاع الصناعي



قطاع البناء والأشغال العمومية



قطاع الخدمات



المصدر: بناء شخصي، بناء على المعطيات المستخرجة من موقع الديوان الوطني

للإحصاءات على الموقع: www.ons.dz

نلاحظ من خلال الرسومات البيانية أن هناك تباين في عدد مناصب العمل المتاحة من قطاع لآخر، حيث أن تطور العمالة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية تميزت بتذبذبات كبيرة وغير منتظمة فبعض القطاعات عرفت تغيرات أكبر من القطاعات الأخرى و تميزت بوتيرة نمو سريعة.

بالنظر إلى مساهمة كل قطاع في التوظيف الكلي نجد أنه بالنسبة للقطاع الصناعي، عرفت حصة العمالة وتيرة نمو مستمرة وثابتة خلال عقد الثمانينات بلغت ذروتها نهاية العشرية حيث بلغت 602 ألف عامل سنة 1989 إلا أنه ومع مطلع التسعينات فقد القطاع دوره كموفر للعمالة حيث تراجعت نسبة العمالة في هذا



القطاع خاصة في الفترة ما بين 1990 إلى 1999. ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة نمو التوظيف في به التي سجلت معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993-2002 وصلت -0.6- من جراء غلق العديد من المؤسسات العامة وتسريح عمالها¹.

لم يأت برنامج الإنعاش الاقتصادي هو الآخر بالنفس الجديد المأمول فيه على الرغم من ارتفاع مرودية العمل في هذا القطاع، إذ لم تنجح الجهود المبذولة في استقطاب استثمارات أجنبية أو محلية خاصة لتدارك الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة في هذا القطاع وتأخر عملية الخصخصة، فعرف بذلك حجم العمالة في هذا نوعا من التذبذب والاتجاه نحو الثبات إذ لم تتعدى حصة القطاع من إجمالي اليد العاملة 13% سنة 2013 لتعرف ارتفاع طفيف بلغ حدود 13.5% سنة 2016.

رغم ما تميز به قطاع البناء والأشغال العمومية من اعتماد مكثف لليد العاملة إذ استوعب نسبة كبيرة من العمالة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، إلا أنه شهد الطلب على العمل خلال عقد التسعينات به تذبذبا وعرف حجم العمالة في هذا القطاع تراجعا بشكل محسوس وذلك راجع إلى²:

- عجز المؤسسات العمومية و تراجع ميزانية هذا القطاع؛

- ارتفاع سعر الموارد الأولية الذي أثر سلبا على حجم نشاط هذا القطاع؛

- رفض البنوك الأجنبية تمويل المشاريع الكبرى؛

لكن مع بداية الألفية عرف القطاع انتعاشا بعد فترة طويلة من الركود والتذبذب، وخاصة مع بداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم و تعزيز النمو حيث ارتفع نصيب اليد العاملة في هذا القطاع من 781 ألف عامل سنة 2000 ليصل إلى 1776 ألف عامل سنة 2015، لتصل نسبة مساهمة القطاع في توظيف اليد العاملة إلى 17.5% سنة 2016.

¹ شبي ع، شكوري م (2008)، سوق العمل في الجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الثاني، ص: 42.

² شقبقب ع (2011)، النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، ص: 68.



فيما يخص العمالة في القطاع الفلاحي فإن هذا الأخير اعتبر الأقل استقطاباً للعمالة مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى من حيث مستويات الطلب على العمل، وعلى الرغم من الارتفاع المسجل في حجم الطلب على العمل بالقطاع خلال المخططين الخماسيين المسطرين خلال الفترة 1980-1989 فإن الحصة النسبية للقطاع الفلاحي من إجمالي العمالة قد انخفضت باستمرار حتى وصلت إلى حدود 23.81% سنة 2000.

لكن سرعان ما عاودت نسب التشغيل بالارتفاع في هذا القطاع في الفترة الممتدة من 2000-2007 يرجع ذلك لاستجابة سوق العمل لبعض الإصلاحات الزراعية والتسهيلات التي منحتها الدولة للفلاحين وصغار المستثمرين. غير أنه شهد تراجعاً مرة أخرى في حجم العمالة بداية من سنة 2008 ليثبت أنه يبقى مرهوناً بالظروف المناخية وتساقط الأمطار¹. إذ استحوذ القطاع على ما نسبته 10.6% فقط من إجمالي اليد العاملة سنة 2013 على الرغم من الارتفاع الطفيف لهذا الأخير في الحجم والتركيب النسبية لليد العاملة مقارنة بسنة 2009 أين بلغت نسبة العمالة فيه 9% فقط لتراجع إلى حدود 8% سنة 2016.

يبقى قطاع الخدمات بمفهومه الواسع (الخدمات والتجارة، الإدارة، النقل) القطاع الأكثر تأثراً من حيث استحواده على أكبر نسبة من العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي أن قطاع الخدمات يشغل أكثر من نصف اليد العاملة أي ما نسبته 59.8% من إجمالي اليد العاملة سنة 2013 لترتفع النسبة إلى 61% سنة 2016 بالتالي تتجلى أهمية القطاع في التأثير على حجم الطلب على العمل، ولو أن بعض الاقتصاديين يرون بأن هذا القطاع غير منتج لأنه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج، إذ أن الزيادة في الطلب في هذا القطاع تبقى مرهونة بدرجة التقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي حيث كلما زاد التطور والرفاه صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات من المواطنين.

¹ جنيبة ع، بخوش م (2011)، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص: 14.



3. دراسة قياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على الطلب على العمالة في الجزائر

1.4. توصيف متغيرات الدراسة

إن نقطة الانطلاق لجل النماذج القياسية تتعلق بماهية ونوع المتغيرات التي تتضمنها، هذه الأخيرة التي يعتمد في تحديدها بالدرجة الأولى على النظرية الاقتصادية وبالدرجة الثانية على الدراسات السابقة. بالتالي فإن الخطوة الأولى تتعلق بتحديد المتغيرات المتضمنة في النموذج وهو ما يستدعي منا تحديد مفهوم صدمات كل من السياستين المالية والنقدية، ففي ما تعلق بصدمات السياسات المالية نجد أن بعض الدراسات تشير إلى أن الصدمات التجميعية للسياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد يشمل نوعين من الصدمات الأساسية ويتعلق الأمر بالتقلبات التي تحدث في الإيرادات العمومية والإنفاق الحكومي (شبيبي وآخرون، 2011)¹ إذ تعمل هذه الأخيرة مباشرة على تقييم آثار السياسة المالية، في حين يحصر البعض الآخر صدمات السياسة المالية في التغيرات التي تحدث في مستوى الاستثمار والتقلبات التي تحدث في الإنفاق الحكومي (Alesina A and all, 2002)² على اعتبار أنهما المركبتين الأساسيتين للمتغيرات المالية.

في ما تعلق بصدمات السياسة النقدية فالأمر مختلف فأدوات هذه السياسة لا تأثر بشكل مباشر حيث يتم تطبيق استراتيجيات معينة يتم من خلالها التأثير على الأهداف النهائية التي تمثل المتغيرات الاقتصادية (Caldara and Kamps, 2008)³ وتقوم السياسة النقدية بتحديد الأهداف الوسيطة التي تعتبر إجراءات نقدية خاصة ينبغي اتخاذها لتحقيق الأهداف النهائية ومن أمثلة الأهداف الوسيطة: سعر الفائدة والكتلة النقدية التي تؤثر في الأهداف النهائية مثل استقرار الأسعار، التشغيل و توازن ميزان المدفوعات. لهذا فإن أغلب الدراسات تعتمد على استعمال الأهداف الوسيطة لتعريف صدمات

¹ شبيبي ع وآخرون (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسات المالية في الجزائر، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536.

² Alberto A and all (2002), **fiscal policy, profits and investment**, American economic review, vol 92.

³ Caldara D and Kamps (2008), **What are the effects of fiscal policy shocks A VAR-Based comparative analysis**, European central Bank, working paper N 877.



السياسة النقدية وبالتحديد متغيرة سعر الفائدة، لكن نظرا لطبيعة المعطيات الخاصة بمتغيرة سعر الفائدة في الجزائر (بيانات هذه الأخيرة تتميز بالثبات لسنوات عديدة ومتتالية وهو ما قد ينتج العديد من المشاكل القياسية) فإننا سوف نعتمد في تعريف صدمات السياسة النقدية على متغيرة عرض النقد وبالضبط عرض النقد بالمفهوم الواسع، من هذا المنطلق فإننا سنتعامل في هذه الدراسة مع المتغيرات التالية:

- القوة العاملة الإجمالية (LF) وهو المؤشر الذي يعبر عن جانب الطلب على العمالة على المستوى الكلي أما على المستوى القطاعي يعبر عن المتغير التابع بحجم العمالة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، الإنفاق الحكومي (DEP) كمؤشر لصدمات السياسة المالية، المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2) من إجمالي الناتج كمؤشر لصدمات السياسة النقدية كما نشير إلى أن المتغيرات بالقيم الحقيقية، ومن أجل رصد وتتبع الآثار المحتملة لصدمات السياسة المالية والنقدية سنتبنى مقارنة نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وهو ما استدعى منا إتباع منهجية معينة تتمثل في إتباع الخطوات التالية:

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج؛
- تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR Unrestricted) لتحديد معنوية المتغيرات بالنسبة إلى كل معادلة في النموذج بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى، يليه التأكد من استقرار النموذج وذلك اعتمادا على مجموعة من الاختبارات التشخيصية خاصة منها (اختبار استقرار النموذج، اختبار جودة التوفيق، اختبار الارتباط الذاتي)؛
- استعمال اختبار السببية حسب مفهوم غرانجر وتحليل دوال الاستجابة الدفعية (Impulse Response Function) وهي من التطبيقات المهمة في هذه النماذج، وكذا تقدير مكونات التباين (Variance Decomposition) بما يمكن من تحديد الأهمية النسبية لتأثير أي صدمة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2.4. اختبار سكون السلاسل الزمنية

نهدف في هذه الخطوة إلى دراسة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وذلك من خلال فحص الاستقرار (مركبة الاتجاه العام وجذر الوحدة)



اعتمادا في ذلك على اختبار (Phillip-Perron) النتائج المتحصل عليها من تطبيق هذا الاختبار والموضحة في الجدول رقم (01) من الملحق تشير إلى أن كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى لكنها تستقر بعد أخذ الفروق الأولى لها، بالتالي فإن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة (1).¹

3.4. تقدير وتحليل النماذج القياسية

قمنا في هذه الخطوة بتقدير مختلف النماذج القياسية وذلك على المستويين الكلي والقطاعي وفقا للخطوات التي سبق ذكرها، وقد تم عمل ترتيبات مختلفة للمتغيرات في النموذج والتحقق من النتائج للوصول إلى أفضل توفيق يحقق الاستقرار، وكما أشرنا سابقا فإن نماذج (VAR) تنفرد بأدوات تحليل خاصة يتم اللجوء إليها خاصة في ظل صعوبة التفسير الفردي لمعاملات النموذج المقدر.

1.3.4. نتائج تقدير النموذج القياسي على المستوى الكلي:

أ. نتائج اختبار السببية (Granger Causality Test): تجرى اختبارات السببية عادة لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات أي من المتغيرات يؤثر في الآخر لأنه في بعض الأحيان نجد أن لمتغير ما تأثير مختلف أو علاقة مختلفة من اقتصاد إلى آخر، وذلك يرجع إما لخصوصية العلاقة في ذلك الاقتصاد أو أنه لا يوجد علاقة قطعية تحدد طبيعة واتجاه العلاقة بين تلك المتغيرات من الناحية النظرية، ومن هنا يصبح تحديد العلاقة السببية ضرورة ملحة وتعتبر اختبارات السببية عند (Granger) إحدى أهم هذه الاستخدامات بحيث يتم من خلالها تتبع العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية المكونة للنموذج وذلك من خلال معرفة وتحديد علاقة الأسبقية بين هذه المتغيرات.

تشير النتائج المتحصل عليها من جراء استخدام هذا الاختبار والموضحة في الجدول رقم (02) من الملحق إلى أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه تتجه من متغيرة الإنفاق الحكومي نحو متغيرة إجمالي القوة العاملة وذلك عند مستوى معنوية 5% يعني هذا أن سياسة الإنفاق الحكومي تؤثر في الطلب على العمالة وليس العكس. في المقابل أظهرت النتائج غياب هذه العلاقة في الاتجاهين بين كل من متغيرة عرض النقد وإجمالي القوة العاملة حيث كانت الاحتمالات المقابلة لها أكبر من 5% نستنتج مما سبق واستنادا إلى



نتائج اختبار السببية بأن السياسة المالية في الجزائر تمارس تأثيراً على مستويات الطلب على العمالة في حين نلاحظ غياب هذا التأثير بالنسبة للسياسة النقدية.

ب. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: تم تقدير دوال رد الفعل أو الاستجابة انطلاقاً من نموذج (VAR) لقياس مدى تأثير مستويات الطلب على العمالة بالصدمات المتوقعة في كل من الإنفاق الحكومي والعرض النقدي و المدى الزمني الذي يستغرقه هذا التأثير حتى يتلاشى. النتائج المتوصل إليها والموضحة في الشكل رقم (01) في الملحق من الجانب الأيمن تشير إلى أن حدوث صدمة إيجابية في الإنفاق الحكومي وبمقدار انحراف معياري واحد كان لها أثر موجب على حجم القوة العاملة يظهر هذا في الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة حيث تبدي هذه الأخيرة استجابة قدرها 0.019% ليرتفع هذا الأثر على المدى المتوسط و الطويل أين قدر بـ 0.041% في السنة الخامسة التي تلي حدوث الصدمة ليصل حدود 0.043% عند الفترة العاشرة التي حدوث الصدمة، يمكن تفسير ذلك بطبيعة المشاريع الحكومية والتي هي في أغلبها مشاريع طويلة المدى وتحتاج لمدة زمنية قبل البدء في تنفيذها وهو ما يؤخر بذلك بطئ تأثيرها على مؤشرات سوق العمل. بالمقابل نجد أن الصدمة الموجبة للعرض النقدي تخلف أثر إيجابي على القوة العاملة يظهر هذا الأثر ابتداء من الفترة الثانية لحدوث الصدمة أين يقدر بـ 0.002% يستمر هذا الأثر على المدى المتوسط أين يقدر بـ 0.001% في السنة الخامسة التي تلي حدوث الصدمة، لكن على المدى الطويل يصبح هذا الأثر سالب ويستمر حتى نهاية فترة الاستجابة لكن يبدأ بالانخفاض بشكل كبير، يتضح ذلك من خلال انخفاض قيمة معامل الاستجابة والذي يقترب من الصفر.

ج. تحليل تفكيك التباين: نتائج تحليل تفكيك التباين والموضحة في الشكل رقم (01) في الملحق من الجانب الأيسر تشير إلى أن معظم التقلبات الطرفية التي تحدث في قوة العمل في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 91.39% من التغيرات الحاصلة في حجم العمالة خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة لتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت وتبلغ أدنى قيمة لها بنسبة 38.79% عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.



من جهة أخرى نجد أنه بالموازاة مع تناقص نسبة مساهمة صدمات القوة العاملة في تفسير تغيراتها الذاتية تزايد نسبة مساهمة صدمات باقي متغيرات النظام في تفسير هذه التغيرات خاصة ما تعلق بصدمات الإنفاق الحكومي إذ أن نسبة مساهمتها ترتفع من 8.49% المسجلة عند الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة إلى 60.61% كحد أقصى مسجل عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة تدعم هذه النتيجة النتائج المتوصل إليها في اختبار السببية لغرانجر و تحليل دوال الاستجابة وهو يؤكد أهمية سياسة الإنفاق الحكومي ومدى فعاليتها في حفز الطلب الكلي على العمالة خاصة على المدى الطويل. أما بالنسبة لصدمات السياسة النقدية ممثلة بالتغيرات في العرض النقدي فإن نسبة مساهمتها في تفسير التغيرات الحاصلة في حجم العمالة تبقى ضئيلة وهامشية في المدى القصير والمتوسط وحتى المدى الطويل إذ لم تتعدى نسبة 0.058 % كحد أقصى مسجل نهاية فترة الاستجابة، يعكس هذا محدودية دور السياسة النقدية في التأثير على العمالة في الجزائر، وهو ما يتماشى و واقع الاقتصاد الجزائري حيث أن السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام الكبير بالتشغيل إذ يبقى الهدف الأول لهذه السياسة هو العمل مكافحة التضخم وهو ما يجعلها بعيدة عن متطلبات سوق الشغل وأولويات التشغيل.

2.3.4. نتائج تقدير النموذج القياسي في القطاع الصناعي:

أ. نتائج اختبار السببية: تؤيد نتائج اختبار السببية (الجدول (3) من الملحق) العلاقة المعنوية بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل وحجم القوة العاملة في القطاع الصناعي كمتغير تابع وهي علاقة ذات اتجاه واحد، ذلك عند مستوى معنوية 5% في حين نلاحظ غياب وجود أي علاقة سببية وفي الاتجاهين بين متغيرة القوة العاملة ومتغيرة العرض النقدي.

ب. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: تشير نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية بالنسبة للقطاع الصناعي والموضحة في الشكل رقم (02) في الملحق من الجانب الأيمن بأن الصدمة الموجبة في الإنفاق الحكومي سيكون لها أثر إيجابي على الطلب على العمالة في القطاع طوال فترة الاستجابة يظهر هذا التأثير بداية من الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة أين يقدر ب 0.024% ليبدأ في الارتفاع ليصل حدود 0.083 % نهاية فترة الاستجابة، في حين جاء أثر صدمات العرض النقدي على مستويات العمالة في القطاع



الصناعي أكثر استقرارا خاصة على المدى القصير والمتوسط، فما عدا التراجع المسجل نهاية فترة الاستجابة والذي وصل 0.017% فإن الآثار الانتشارية لصدمة العرض النقدي تراوحت بين 0.02% و 0.03% في أغلب الفترات.

ج. تحليل تفكيك التباين: نتائج تحليل تفكيك التباين بالنسبة للقطاع الصناعي والموضحة في الشكل رقم (02) في الملحق من الجانب الأيسر تشير إلى أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في قوة العمل ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 96.05% من التغيرات الحاصلة في حجم العمالة خلال الفترة التي تلي حدوث الصدمة لتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت وتبلغ أدنى قيمة لها بنسبة 37.70% عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة. بالمقابل تتزايد نسبة مساهمة صدمة الإنفاق الحكومي والعرض النقدي حيث نجد أنه بالنسبة للأولى، نسبة مساهمتها في الأجل الطويل أفضل منها في الأجل القصير إذ ترتفع من 2.43% المسجلة عند الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة إلى 52.25% كحد أقصى مسجل نهاية فترة الاستجابة. أما بالنسبة لصدمة العرض النقدي فإن نسبة مساهمتها في تفسير التغيرات الحاصلة في حجم العمالة ترتفع من 1.5% تسجل عند الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة إلى 10.72% كحد أقصى عند السنة التاسعة، قبل أن تشرع هذه النسبة في التراجع بعد ذلك إلى أن تبلغ 10.04% عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.

3.3.4. نتائج تقدير النموذج القياسي في قطاع البناء والأشغال العمومية:

أ. نتائج اختبار السببية: تشير النتائج المتوصل إليها (الجدول (4) من الملحق) إلى أن المتغير ذو التأثير المعنوي على العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية هو متغير الإنفاق الحكومي وهي علاقة تسير في اتجاه واحد فقط وذلك عند مستوى معنوية 5%.

ب. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: يبين تحليل دوال الاستجابة لقطاع البناء والأشغال العمومية والموضحة في الشكل رقم (03) في الملحق من الجانب الأيمن أن الصدمة الموجبة للإنفاق الحكومي لا تخلف أثرا آنيا على حجم العمالة في القطاع لكن هناك استجابة في الفترات الموالية وذلك انطلاقا من الفترة الثانية حيث تخلف هذه الصدمة أثرا ايجابيا يقدر بـ 0.028% يستمر هذا الأثر في الارتفاع ليصل أعلى مستوى له



عند الفترة السادسة بـ 0.515% ليواصل بعدها التزايد لكن بمعدلات متناقصة ابتداء من هذه السنة وإلى غاية السنة العاشرة التي تمثل نهاية فترة الاستجابة، أين تسجل استجابة قدرها 0.049% يمكن تفسير هذا التراجع بتأثر القطاع ببرامج الإصلاح التي باشرتها الجزائر بداية التسعينات مما أثر بشكل محسوس على حجم العمالة نتيجة عجز المؤسسات العمومية وكذلك تراجع ميزانية القطاع ورفض البنوك الأجنبية تمويل المشاريع الكبرى بالقطاع، ولو أنه مع مطلع الألفية طبقت سياسة إنفاقية توسعية من خلال إقامة مشاريع استثمارية كبرى حفزت الطلب على اليد العاملة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

من ناحية أخرى يلاحظ تباطؤ استجابة العمالة لصددمات العرض النقدي في القطاع إذ تبدي هذه الأخيرة استجابة ضعيفة تظهر بدءا من الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة تقدر بـ 0.006% تستمر بعدها في التزايد لكن بمعدل متناقص لتصل حد 0.005% عند السنة الخامسة، لتصبح بعدها استجابة سالبة بدءا من السنة السادسة التي تلي حدوث الصدمة وتستمر لغاية نهاية فترة الاستجابة أين تسجل استجابة قدرها -0.011%.

ج. تحليل تفكيك التباين: تشير نتائج تحليل تفكيك التباين في قطاع البناء والأشغال العمومية والموضحة في الشكل رقم (03) في الملحق من الجانب الأيسر أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في قوة العمل في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 89.51% من التغيرات الحاصلة في حجم العمالة خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة لتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت وتبلغ أدنى قيمة لها بنسبة 43.70% عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة. لتأتي بعدها صدمات الإنفاق الحكومي إذ تسهم بحوالي 9.88% من التباين في التغيرات الحاصلة في حجم العمالة في القطاع على المدى القصير، أما المدى المتوسط والطويل فإن نسبة مساهمة هذه الأخيرة ترتفع بشكل كبير لتصل أعلى نسبة لها نهاية فترة الاستجابة بـ 55.71% يشير هذا إلى مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على العمالة في القطاع، أما بالنسبة لصددمات العرض النقدي فإن نسبة مساهمتها في تفسير التغيرات في العمالة جاءت ضعيفة وهامشية على المدى القصير، المتوسط والطويل إذ لم تستحوذ إلا على نسبة 1.11% من التباين الكلي.



4.3.4. نتائج تقدير النموذج القياسي في القطاع الفلاحي:

أ. نتائج اختبار السببية: تشير نتائج اختبار السببية في القطاع الفلاحي (الجدول (5) من الملحق) إلى غياب وجود أي علاقة سببية بين متغيرة الإنفاق الحكومي ومتغيرة العرض النقدي كمتغيرات مستقلة وحجم القوة العاملة كمتغير تابع وذلك في الاتجاهين عند مستوى معنوية 5%، يشير هذا إلى أن السياستين المالية والنقدية لا تمارسان أي تأثير على العمالة في هذا القطاع حسب نتائج اختبار السببية وفق مفهوم غرانجر.

ب. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: نلاحظ من تحليل دوال الاستجابة للقطاع الفلاحي، الموضحة في الشكل رقم (04) في الملحق من الجانب الأيمن، أن صدمة الإنفاق الحكومي تحدث أثراً سالباً على الطلب على العمالة في القطاع الفلاحي الذي يستمر على طول فترة الاستجابة. كذلك هو الحال بالنسبة لصدمة العرض النقدي التي تبدي هي الأخرى استجابة سالبة، أي أن صدمة الإنفاق الحكومي والعرض النقدي لها آثار سالبة على نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي على المدى القصير، المتوسط وحتى الطويل وهو ما يتنافى وطبيعة العلاقة النظرية بينهما. يمكن تفسير ذلك بضعف استجابة العرض من الإنتاج الفلاحي للتغيرات في الطلب الكلي لما يميز القطاع من طول نوعاً ما في الفترة الإنتاجية وارتفاع نسبة المخاطرة المتعلقة بكمية الإنتاج نتيجة التأثير بالعوامل الطبيعية والمناخية، كذلك ما يتميز به القطاع من عدم استقرار نظراً لما يميز هذا القطاع من عمالة موسمية، إضافة إلى تضارب السياسات المنضمة لهذا القطاع وبالتالي عدم فعاليتها.

ج. تحليل تفكيك التباين: تشير نتائج تفكيك التباين والموضحة في الشكل رقم (04) في الملحق من الجانب الأيسر إلى أن صدمات الإنفاق الحكومي تسهم بحوالي 0.23% من التباين في التغيرات الحاصلة في حجم العمالة في القطاع الفلاحي على المدى القصير أما المدى المتوسط والطويل فإن نسبة مساهمة هذه الأخيرة تبقى ضعيفة إذ لم تتعدى نسبة 3.76% من ناحية أخرى تفسر صدمات العرض النقدي حوالي 1.51% من التغيرات في العمالة على المدى القصير في حين ترتفع هذه النسبة على المدى المتوسط والطويل لتستحوذ على نسبة 13.16% من التباين الكلي، لتبقى النسبة الأكبر لصدمة القوة العاملة في نفسها بحوالي 99.43% و 83.06% على التوالي.



5.3.4. نتائج تقدير النموذج القياسي في قطاع الخدمات:

أ. نتائج اختبار السببية: مثلما يبينه الجدول (6) من الملحق، فإن المتغير ذو التأثير المعنوي على العمالة في قطاع الخدمات بمفهومه الواسع هو متغير الإنفاق الحكومي وهي علاقة تسير في اتجاه واحد.

ب. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: يشير تحليل دوال الاستجابة والموضحة في الشكل رقم (05) في الملحق من الجانب الأيمن في قطاع الخدمات إلى أن الصدمات الموجبة للإنفاق الحكومي تخلف أثرا موجبا قويا على حجم العمالة في القطاع لكن هذه الاستجابة لا تكون آنية إذ تظهر بدءا من الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة حيث تخلف أثرا يقدر بـ 0.022% يستمر هذا الأثر في الارتفاع على المدى المتوسط ليصل عند الفترة السادسة بـ 0.065% ليواصل بعدها التزايد وإلى غاية السنة العاشرة التي تمثل نهاية فترة الاستجابة أين يسجل استجابة قدرها 0.071%. يعكس هذا سرعة استجابة العمالة في قطاع الخدمات للصدمات في الإنفاق الحكومي، وهو ما يمكن تفسيره بالتوجه الكينزي للسياسة الاقتصادية في الجزائر إذ تم الاعتماد بشكل أكبر على السياسة المالية كمحفز على استيعاب المزيد من العمالة في القطاع حيث هدفت الحكومة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي إلى تأمين فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل من خلال قطاع الخدمات إذ سعت إلى توسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية وهذا بدوره يتطلب توظيف عمالة جديدة، بالإضافة إلى توسيع حجم الخدمات العامة في الهيئات العامة إلى جانب التحديث الذي عرفه قطاع الإدارة مما أسهم هو الآخر في ارتفاع الطلب على اليد العاملة في القطاع. بالمقابل يلاحظ تباطؤ استجابة العمالة لصدمات العرض النقدي في القطاع إذ تبدي هذه الأخيرة استجابة ضعيفة تظهر بدءا من الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة تقدر بـ 0.003% تستمر بعدها في التزايد لتصل حد 0.005% عند السنة الرابعة التي تلي حدوث الصدمة، لكن بدءا من السنة السبعة تصبح هذه الاستجابة سالبة وتستمر لغاية نهاية فترة التحليل، أين تسجل استجابة سالبة قدرها 0.007%.

ج. تحليل تفكيك التباين: تشير نتائج تحليل تفكيك التباين في قطاع الخدمات والموضحة في الشكل رقم (05) في الملحق من الجانب الأيسر إلى أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في قوة العمل في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية



للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 95.27% من التغيرات الحاصلة في حجم العمالة خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة لتتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت وتبلغ أدنى قيمة لها بنسبة 35.34% عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة. لتأتي بعدها صدمات الإنفاق الحكومي إذ تسهم بحوالي 4.58% من التباين في التغيرات الحاصلة في حجم العمالة في القطاع على المدى القصير، أما المدى المتوسط والطويل فإن نسبة مساهمة هذه الأخيرة ترتفع بشكل كبير لتصل أعلى نسبة لها نهاية فترة الاستجابة 64.29% أما بالنسبة لصدمة العرض النقدي فإن نسبة مساهمتها في تفسير التغيرات في العمالة جاءت ضعيفة وهامشية ولو أنها عرفت نوعاً من الارتفاع الطفيف على المدى القصير، إذ لم تستحوذ إلا على نسبة 0.34% من التباين الكلي نهاية فترة الاستجابة.

4. خاتمة

استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر صدمات السياستين المالية والنقدية على الطلب على العمالة في الاقتصاد الجزائري على المستويين الكلي والقطاعي. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين الناتجة من تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) وذلك بالاعتماد على سلسلة بيانات سنوية ممتدة على طول الفترة 1980-2016 لتأتي نتائج الدراسة على النحو التالي:

- تمارس سياسة الإنفاق الحكومي تأثيراً على العمالة في الجزائر، حيث أظهرت نتائج اختبار السببية وجود تأثير كبير تمارسه السياسة المالية من خلال أداة الإنفاق الحكومي على العمالة على المستوى الكلي وكذلك القطاعي في حين كشفت هذه الاختبارات عن غياب هذه العلاقة بين متغيرة عرض النقد والعمالة؛

- نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية جاءت متباينة من قطاع لآخر، إلا أن القطاع الخدمي يعد من أكثر القطاعات استجابة خاصة بالنسبة لسياسة الإنفاق العام والتي استحوذت على نسبة مهمة من التأثير على المستوى القطاعي؛

- تقديرات تحليل التباين أشارت إلى محدودية وضعف المساهمة النسبية لصدمة السياسة النقدية ممثلة بمتغيرة العرض النقدي في تفسير التقلبات الظرفية الحاصلة



في العمالة مقارنة بالسياسة المالية ممثلة بسياسة الإنفاق العام والتي تتسم بأنها أكثر استمرارية وذات تأثير بعيد المدى سواء كان ذلك على المستويين الكلي أو القطاعي.

أخيرا يمكن القول أن النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه تدل على أن للسياسة الاقتصادية القدرة على التأثير على مستويات العمالة في الاقتصاد الجزائري وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة وتداعياتها من خلال تفعيل آلياتها من سياسة مالية ونقدية، ولو أن السياسة النقدية لم تبدي قدرة كبيرة في معالجة الظاهرة إلا بشكل بسيط يرجع ذلك ربما لعدم فاعلية هذه السياسة في الجزائر وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها، حيث تبين الأرقام والتقارير أن هدف استقرار الأسعار ومحاربة التضخم يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الجزائر وهو ما يستدعي من صناع القرار العمل على توجيه هذه السياسة أكثر نحو تحقيق الأهداف المثلّية للسياسة الاقتصادية على غرار التشغيل ومكافحة ظاهرة البطالة.

الملاحق

الجدول رقم 01: اختبار جذر الوحدة باستخدام (Phillips-Perron)

السلسلة	المستوى			الفرق الأول		
	بدون	وجود ثابت	ثابت واتجاه	بدون	وجود ثابت	ثابت واتجاه
LLF	(1) 3.73	(1) 0.21	(2) -1.39	(4) -4.58	(2) -5.73	(1) -5.74
LR DEP	(0) 2.59	(1) -0.44	(2) -1.93	(3) -4.44	(0) -5.01	(0) -4.95
LRM2	(0) 0.41	(1) -1.30	(0) -1.16	(3) -4.69	(3) -4.65	(4) -4.59
LLFag	(1) -0.20	(2) -1.47	(2) -1.10	(1) -5.86	(1) -5.78	(0) -5.88
LLFind	(2) 1.32	(1) -0.34	(0) -1.20	(4) -5.29	(2) -5.25	(1) -5.08
LLFbtp	(1) 3.00	(2) -0.17	(2) -1.39	(3) -4.36	(0) -5.37	(1) -5.32
LLFs	(1) 3.18	(2) -0.036	(3) -1.65	(3) -4.99	(2) -6.03	(1) -5.98

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09



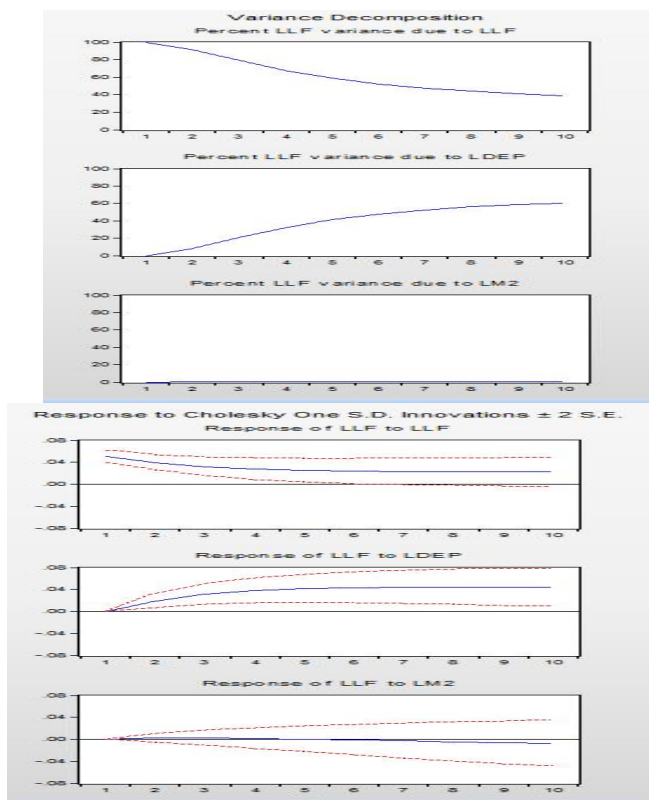
الجدول رقم (02): نتائج اختبار السببية على المستوى الكلي

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LLF	36	9.92610	0.0035
LLF does not Granger Cause LDEP		1.48920	0.2310
LM2 does not Granger Cause LLF	36	0.16361	0.6885
LLF does not Granger Cause LM2		0.51650	0.4774

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الشكل رقم (01): نتائج تقدير دوال الاستجابة وتفكيك التباين على المستوى الكلي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

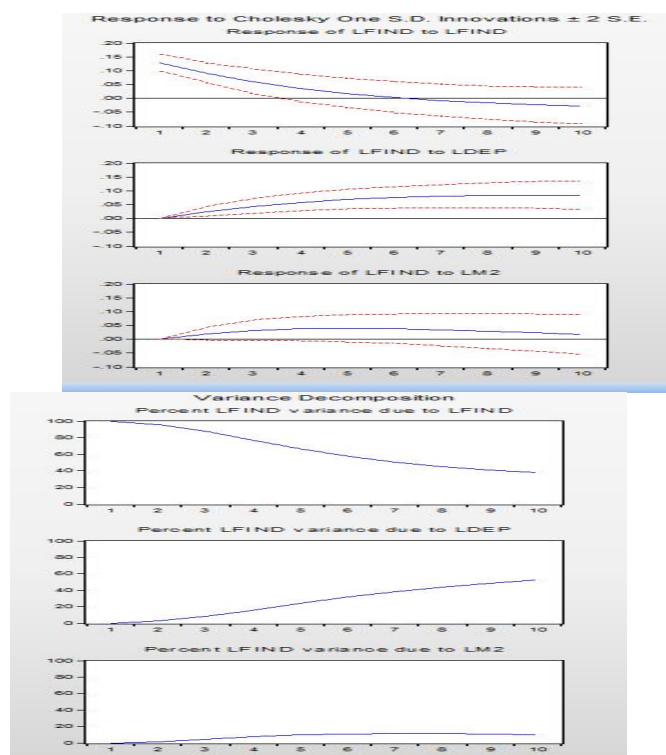
الجدول رقم (3): نتائج اختبار السببية في القطاع الصناعي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/13/18 Time: 22:41
Sample: 1980 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LFIND	36	8.29783	0.0069
LFIND does not Granger Cause LDEP		0.62481	0.4349
LM2 does not Granger Cause LFIND	36	1.01094	0.3220
LFIND does not Granger Cause LM2		0.11711	0.7344

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الشكل رقم (02): نتائج تقدير دوال الاستجابة وتفكيك التباين في القطاع الصناعي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الجدول رقم (4): نتائج اختبار السببية في القطاع الفلاحي

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 03/13/18 Time: 22:42

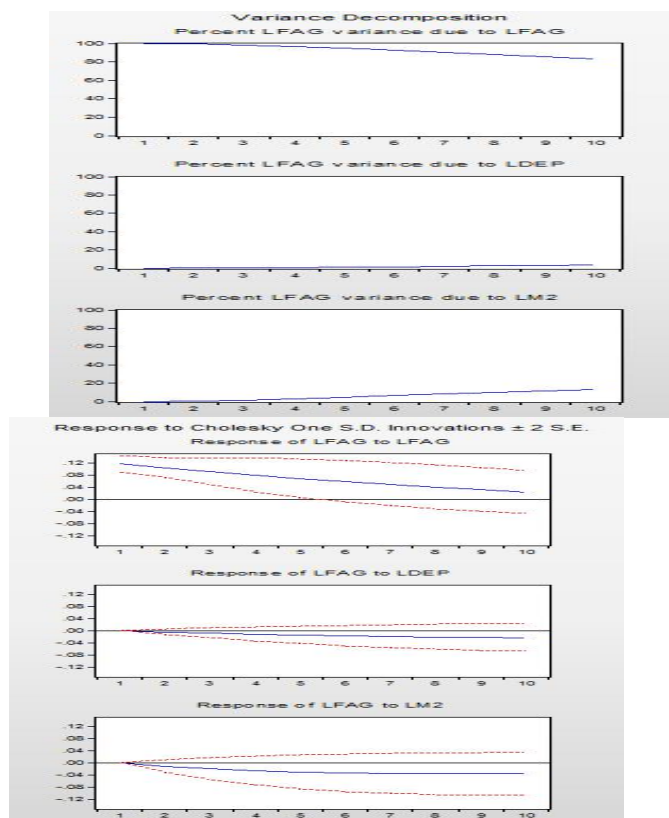
Sample: 1980 2016

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LFAG	36	1.25769	0.2702
LFAG does not Granger Cause LDEP		4.55564	0.0403
LM2 does not Granger Cause LFAG	36	2.06906	0.1597
LFAG does not Granger Cause LM2		0.51702	0.4772

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الشكل رقم (03): نتائج تقدير دوال الاستجابة وتفكيك التباين في قطاع الفلاحة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09



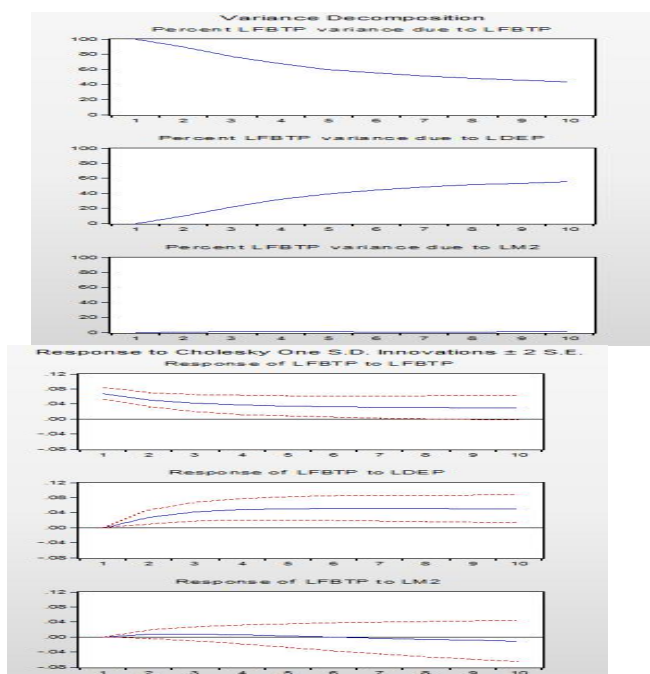
الجدول رقم (5): نتائج اختبار السببية في قطاع البناء والأشغال العمومية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/13/18 Time: 22:44
Sample: 1980 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LFBTP	36	9.30255	0.0045
LFBTP does not Granger Cause LDEP		0.89998	0.3497
LM2 does not Granger Cause LFBTP	36	0.00202	0.9645
LFBTP does not Granger Cause LM2		0.83922	0.3663

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الشكل رقم (04): نتائج تقدير دوال الاستجابة وتفكيك التباين في قطاع البناء والأشغال العمومية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

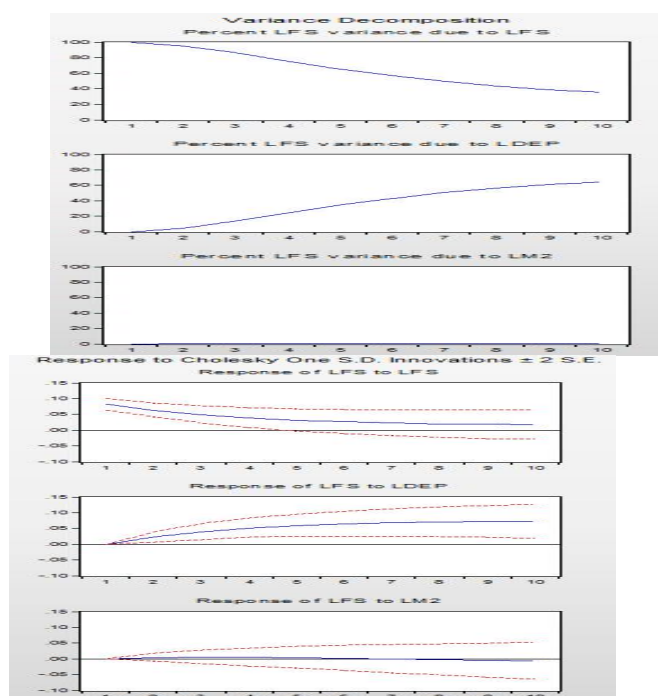
الجدول رقم (6): نتائج اختبار السببية في قطاع الخدمات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/13/18 Time: 22:45
Sample: 1980 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LFS	36	8.51456	0.0063
LFS does not Granger Cause LDEP		0.27088	0.6062
LM2 does not Granger Cause LFS	36	0.62043	0.4365
LFS does not Granger Cause LM2		0.27408	0.6041

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الشكل رقم (05): نتائج تقدير دوال الاستجابة وتفكيك التباين في قطاع الخدمات



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

- المراجع:

1. Alberto A and all (2002), **fiscal policy, profits and investment**, American economic review, vol 92.
2. Berument H et al (2008), **Macroeconomic Policy and Unemployment by Economic Activity: Evidence from Turkey**, Economic Research Forum, Working Paper, N 429.
3. Caldara D and Kamps(2008), **What are the effects of fiscal policy shocks A VAR-Based comparative analysis**, European central Bank, working paper N 877.
4. CNES, **Rapport national sur le développement humain en Algérie 2009-2010**, Avril 2012, Algérie, p 53.
5. Kangni K (2007), **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?** IMF Working Paper, African Department, WP/07/210.
6. Norazlina Abdullah and all (2011), **Employment and macroeconomic variables: Evidence from Malaysia Philippines and Singapore**, International Journal of Economics and Finance, Vol 3, N 03.
7. Taylan Taner D (2012), **Macroeconomic Variables and Unemployment: The Case of Turkey**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 2, N 01.
8. أدريوش د، ناصور ع (2014)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 7، ص: 84.
9. بلعجوز ح، سعودي ع (2014)، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 12، ص: 42.
10. جينية ع، بخوش م (2011)، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص: 14.
11. جيهان م، إيناس ف (2015)، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، ص: 43-71.
12. زكان أ، بلعباس ر (2011)، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2008، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص: 05.



13. شقيقب ع (2011)، النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، ص: 68.
14. شبيبي ع وآخرون (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسات المالية في الجزائر، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536.
15. شبيبي ع، شكوري م (2008)، سوق العمل في الجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الثاني، ص: 42.
16. المصباح أ، المرعي م (2014)، العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011، مجلة الباحث الاقتصادي العدد 02، ص: 10-29.
17. يحيات م (2005)، سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الراهنة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 13، ص: 112-113.

